محاضرات في المالية الدولية

ستة ثالثة اقتصاد تقدي وبتكي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

من إعداد الدكتور:
جمال لطرش

البريد الالكتروني dja58mel@gmail.com

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات

من المعلوم ان لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها حقوق يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين، ومن هنا عليها إعداد بيانا كافيا وشاملا تسجل فيه مالها من حقوق وما عليها من التزامات وهذا البيان هو ما يسمى بميزان المدفوعات.

المبحث الاول : ماهية ميزان المدفوعات:

الفرع الاول:تعريف ميزان المدفوعات:

يمكن تعريف ميزان المدفوعات من عدة أوجه:

من وجهة النظر الاقتصادية

هو "سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الاخرى خلال فترة زمنية معينة وغالبا ما تكون سنة".

من وجهة نظر صندوق النقد الدولي:

" سجل يعتمد على نظام القيد المزدوج ويتناول إحصائيات تغطي مدة زمنية تتعلق بالتغيرات الحاصلة في مكونات او قيمة أصول اقتصاديات دولة ما من جراء تعاملها مع بقية دول العالم او بسبب هجرة الافراد، وكذلك التغيرات الحاصلة في قيمة ومكونات ما تحتفظ به تلك الدولة من ذهب نقدي، حقوق السحب الخاصة، حقوقها والتزاماتها تجاه بقية الدول"

التعريف الاحصائي لميزان المدفوعات:

"بيان إحصائي مصنف بكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة (أفراد، شركات،هيئات حكومية) والمقيمين في بقية الدول الأخرى وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة".

يمكن أن

نستنتج بعض النقاط من هذه التعاريف والتي نجملها فيما يلي:

- نقصد بالمقيمين في دولة معينة كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا داخل الحدود الإقليمية للدولة لمدة سنة أو أكثر وذلك بغض النظر عن جنسيتهم.
- يستخدم في تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات ما يعرف بنظام القيد المزدوج أي ان أي معاملة دولية تؤثر على الجانب المدين والدائن.

- يتعلق السجل بفترة زمنية معينة، وبالتالي فهو يقيس تدفقات الأصول المالية والعمليات المتعلقة بها بتلك الفترة فقط وعادة ما تكون سنة.

الفرع الثاني:اهمية تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية في ميزان المدفوعات

ان البيانات التي يتضمنها ميزان المدفوعات لدولة ما والبلدان الأخرى تعد من المصادر المهمة لكل من مديري المؤسسات، المستثمرين،المستهلكين، الحكومات، بسبب تأثير تلك البيانات وتأثرها بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية منها الناتج المحلي الإجمالي، مستويات التشغيل، القدرة الشرائية، أسعار الصرف والفائدة، وبناء على هذه البيانات التي يتضمنها ميزان المدفوعات فهي ذات أهمية كبيرة للعديد من الأطراف لأسباب التالية:

- ضرورة معرفة حجم وهيكل وقيمة المعاملات الاقتصادية والتي سوف تعكس واقع الاقتصاد الوطني، والمشاكل التي يعاني منها محليا ودوليا.
- ان هذه المعاملات تقيس(تعبر) الموقف الدولي للبلد (درجة اندماج اقصاد البلد مع الاقتصاد الدولي.
- ان هيكل المعاملات المعروضة يعكس قوة الاقتصاد ودرجة المنافسة ومدى الاستجابة للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي كون الميزان يعكس حجم الاستثمارات، حجم التوظيف، مستوى الاسعار.
- انه يشكل اداة مهمة تساعد السلطات الحكومية على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، او عند رسم السياسات المالية والنقدية.

وعلى صعيد اخر فانه عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي من اعضاءه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون الميزان من اهم المؤشرات للحكم على المركز الخارجي لكل عضو من اعضاء الصندوق.

الفرع الثالث: مكونات ميزان المدفوعات:

تشير العديد من المراجع التي تهتم بالاقتصاد الدولي إلى ان ميزان المدفوعات يضم أربعة حسابات فرعية أساسية، والتي سنحاول التعرف بخصائص كل منها في ما يلي:

1- **الحساب الجاري:** يعتبر هذا الحساب من أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويتكون من ثلاث حسابات فرعية هي:

أ- **الميزان التجاري:** ويسمى أيضا ميزان التجارة المنظورة ويشمل صادرات وواردات الدولة من السلع المادية فقط، ويقال أن هذا الميزان في حالة فائض إذا كانت قيمة الصادرات للسلع اكبر من قيمة

الواردات للسلع، والعكس (عجز) إذ كانت قيمة الصادرات اقل من قيمة الواردات السلعية. ترتبط دقة تسجيل هذه العمليات إلى حد بعيد بدرجة تطور النظام الجمركي وبكفاءة الأجهزة الفنية الجمركية من ناحية, وبالاستقرار الأمني الذي يحارب التجارة غير الشرعية.

ب-**ميزان الخدمات**:ويشمل كافة المعاملات الخاصة بتقديم الخدمات دوليا من نقل وتامين، سياحة، دخول الاستثمارات...،ويسمى هذا الميزان أيضا بميزان التجارة غير المنظورة.

ج- حساب التحويلات من جانب واحد:

تشمل هذه التحويلات الهيبات، التبرعات، الاعانات، التعويضات، تحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج الى ذويهم، وسميت بالتحويلات من جانب واحد لانه لا تترتب عنها على الدولة المستفيذة أي التزام بالسداد.

2- حساب راس المال:

يسجل حركة رؤوس الاموال بين البلد وبقية دول العالم،ويعود سبب انتقال راس المال الى الخارج الى :

- الاختلاف بين أسعار الفائدة: سعر الفائدة يكون أعلى في الدول التي تشهد نقصا في رأس المال.
- التفاوت في معدل الأرباح: هذا الانتقال لرأس المال يعرف بالاستثمار المباشر.
- تفادي أو تجنب المخاطر.
- انتقال رأس المال لأسباب سياسية: يأخذ شكل القروض أو الهبات.
- انتقال رأس المال الساخن أو العائم.

وينقسم هذا الميزان الى:

أ- حساب رأس المال طويل الأجل:

ويشمل هذا الحساب حركة رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس والتي تزيد عن سنة ونجد فيه عمليات الاستثمار المباشر في الخارج، عمليات الاستثمار الأجنبي في الداخل،عمليات الإقراض والاقتراض طويل الأجل، شراء وبيع العقارات في الخارج، حصة الدولة في المنظمات الدولية وكذلك ملكية العلاقات التجارية وبراءات الاختراع.

ب-حساب راس المال قصير الأجل:

يقصد بها حركة رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس والتي تقلعن سنة، كالأصول النقدية، الكبيالات، ودائع البنوك، سندات حكومية قصيرة الأجل...الخ.

3- حساب أو فقرة الخطأ والسهو:

يستخدم هذا الحساب لغرض الموازنة الحسابية للميزان وذلك لان الميزان يتم وفق نظرية القيد المزدوج ففي اغلب الحالات يكون ميزان المدفوعات غير متوازن حسابيا بسبب:

- الخطأ في تقييم الخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف في أسعار صرف العملات.
- قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية للبلد وتدرج هذه المشتريات في هذا الحساب.

4- ميزان الذهب والنقد الاجنبي (حساب التسويات الرسمية):

هذا الميزان يعكس صافي العمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات المذكورة أعلاه، حيث يعكس حركة النقد الأجنبي بين أي دولة ودول العالم الأخرى وكذلك حركة الذهب النقدي، بمعنى أخر يقيس هذا الحساب التغير في الاحتياطات المالية الرسمية الإجمالية التي تملكها أي دولة من الذهب والعملات الأجنبية، وكذلك حصتها من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي. ففي حالة العجز يتم تسديد قيمة العجز ذهبا أو عملات أجنبية أو اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، والعكس في حالة الفائض تزيد الدولة من احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية أو بتقديم قروض